

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٨٨٤ لسنة ٢٠١٥

بتشكيل وتحديد اختصاصات مجموعة عمل لتدبير وضبط أسعار السلع

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل بالقانونين

رقمي ١٠٨، ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ :

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبri

وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ :

وللصالح العام :

قرار

(المادة الأولى)

تشكل مجموعة عمل برئاسة السيد الدكتور وزير التموين والتجارة الداخلية ،

عضوية كل من :

السيد العميد / محمد أنور - المخابرات العامة .

السيد اللواء / مصطفى أمين - رئيس جهاز الخدمة الوطنية بالقوات المسلحة
أو من يفوضه .

السيد اللواء / حسني زكي - وكيل شرطة التموين بوزارة الداخلية .

السيد اللواء / محمود رمضان - رئيس قطاع مكتب وزير التنمية المحلية .

السيد الدكتور / عبد الكريم زياد - رئيس قطاع الإنتاج بوزارة الزراعة
واستصلاح الأراضي .

السيد الدكتور / يسري حسين - رئيس الإدارة المركزية لشئون البيئة بوزارة الصحة .

السيد اللواء / عمرو الشوباشى - جهاز الرقابة الإدارية .

السيد المهندس / علاء عبد الكريم - رئيس هيئة الرقابة على الصادرات والواردات
بوزارة التجارة والصناعة .

السيدة / أمل حلمى - وزارة التضامن الاجتماعي .

(المادة الثانية)

- تحتخص مجموعة العمل المشار إليها باتخاذ كافة الإجراءات الالزمة لتوفير السلع بالأسواق وضبط أسعارها ولها في سبيل ذلك أن تتخذ الإجراءات الآتية :
- ١ - تحديد المناطق المستهدفة على مستوى الجمهورية .
 - ٢ - تحديد منافذ التوزيع التي تحتاجها كل منطقة وعدد السيارات الواجب استخدامها حال عدم وجود منافذ ثابتة للتوزيع .
 - ٣ - تحديد السلع المطلوب تواجدها بمنافذ التوزيع .
 - ٤ - وضع آلية لتدبير السلع في كافة منافذ التوزيع الثابتة والمحركة .
 - ٥ - متابعة ومراقبة الأسعار عن طريق وزارة الداخلية .
 - ٦ - اختيار الجهة أو الكيان القانوني المنوط به إدارة منظومة تدبير السلع وتوزيعها .
 - ٧ - متابعة فتح الاعتمادات لتدبير السلع المستوردة عن طريق وزارة التجارة والصناعة .
 - ٨ - حث الغرف التجارية وكبار الموردين على العمل كنسيج واحد للسيطرة على الأسعار .
 - ٩ - التواصل مع وسائل الإعلام لإيصال المعلومات الصحيحة للمواطنين والتجار .

(المادة الثالثة)

تعتبر مجموعة العمل المشار إليها بال المادة الأولى من القرار في حالة انعقاد دائم اعتباراً من الغد الموافق ٤/١١/٢٠١٥ بقرار رئاسة مجلس الوزراء وبحضور رئيس مجلس الوزراء لاجتماعها الأول .

(المادة الرابعة)

يعقد اجتماع أسبوعي بحضور السادة الوزراء المعنيون وكذلك رؤساء الجهات المعنية بتدبير السلع وتوزيعها وضبط أسعارها .

(المادة الخامسة)

على مجموعة العمل أن تنتهي من أعمالها في موعد أقصاه ٢٠/١١/٢٠١٥

(المادة السادسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٢ المحرم سنة ١٤٣٧ هـ

(الموافق ٤ نوفمبر سنة ٢٠١٥ م) .

رئيس مجلس الوزراء
مهندس / شريف إسماعيل